معظم المؤشرات أنهت الأسبوع على تراجع

مستثمرو البورصات الخليجية يلجأون إلى جني أرباح فورية

أسواق الأسهم العالمية تحقق أرباحا أسبوعية متواضعة

شهدت أسواق الأسهم في منطقة الخليج العربي ضغوطا أدت الى هبوطها على مدى معظم أيام الأسبوع، وتراجعت جميع المؤشرات الإقليمية الأسبوع الماضي باستثناء مؤشر سوق مسقط.

أكد ذلك تقرير صادر عن شركة الخبير العالمية، عزت فيه هذا الأداء المتدني إلى البيع لأغراض الحصول على الأرباح المتحققة بعد موسم شهد أرباحا قوية. ولامس المؤشر الكويتي أدنى مستوياته منذ منتصف سبتمبر ٢٠١٣، بينما تراجع مؤشر سوق دبي المالي خلال الأسبوع إلى أدنى مستوياته في ستة أسابيع في ظل التكهنات بفائض الشراء في السوق حيث حقق المؤشر عوائد بنسبة ٤٤٪ منذ بداية السنة حتى الآن، ونسبة ١٠٨٪ في عام ٢٠١٣.

كذلك يجري تداول مؤشر سوق دبي المالي بمكرر ربحية بمعدل ١٩,٤ ضعفا، أي أعلى بكثير من المؤشرين القطري والسعودي حيث يتم تداولهما بمكرر ربحية يقارب ١٤,٥ ضعفا، ما يؤدي إلى عدم تشجع المستثمرين العالميين الذين يتابعون مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة على الاستثمار.

واتخذت هيئة السوق المالية السعودية خطوة أخرى نحو فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب وذلك بتقديم مسودة لوائح جديدة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى للموافقة عليها.

وقامت هيئة السوق المالية الكويتية بتعديل شروط رأس المال المطلوب لإدراج الشركات المساهمة في السوق. ومن المتوقع أن تؤدي اللائحة الجديدة وهي الأخيرة في سلسلة التغييرات التي تم إجراؤها في الأشهر القليلة الماضية، إلى مساعدة الشركات على توسعة قاعدة مساهميها والحصول على التمويل

الأخبار الإقليمية الخليجية

ويتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق نمو في المملكة العربية السعودية يزيد على ٤٪ في السنة الحالية والسنة القادمة، نتيجة للإنفاق الحكومي وزيادة مساهمة القطاع الخاص. ولكن من المتوقع أيضًا أن تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى تقليص الفائض المالي في عام ٢٠١٤.

ووافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على توفير مخصصات بقيمة ٨٠ مليار ريال سعودي لتعزيز القطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية. وتضاف هذه المخصصات الأخيرة إلى الاعتمادات السنوية المشمولة في ميزانية التعليم. كذلك تمت الموافقة على مشروع تطوير التعليم الحكومي، ما يبرز مدى تركيز الحكومة على تسريع تطوير قطاع التعليم.

ووفقا لما أورده مركز إحصاءات دبي، ارتفع معدل التضخم بنسبة ٣٪ مقارنة بما كان عليه قبل سنة، ليصل إلى أعلى معدل له منذ أغسطس ٢٠٠٩ نتيجة ارتفاع أسعار العقار والإيجارات، حيث تشكل كلفة السكن العنصر الأكبر في مؤشر أسعار المستهلكين. غير أن هناك اسئلة يجري طرحها حول أرقام التضخم مع ارتفاع أسعار المساكن بمعدل أعلى بكثير.

وكشفت نتائج اختبارات الجهد التي أجراها مصرف سلطنة عُمان المركزي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السلطنة يمكن أن يتراجع إلى ما بين ١,٩٪ - ٢,٥٪ في عام ٢٠١٤ وإلى ١,٦٪ - ٢,٢٪ في عام ٢٠١٥ على أسوأ تقدير نتيجة تراجع النمو العالمي وانخفاض أسعار النفط. ويتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تحقق سلطنة عُمان معدل نمو يزيد على ٣٪ للسنة الجارية.

أسواق البورصات العالمية

وقال التقرير «حققت أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية والآسيوية أرباحًا متواضعة خلال الأسبوع تعززها بيانات أشارت إلى بوادر تحسن في الاقتصاد العالمي، كما أظهرت البيانات المشجعة لمؤشر أسعار مديري المشتريات في الولايات المتحدة والصين لشهر مايو بوادر انتعاش في الربع الثاني».

ويستمر التركيز بشكل كبير على الإجراءات السياسية التي يمكن أن تتخذها المصارف المركزية العالمية الكبرى في المستقبل. غير أن محضر الاجتماع الأخير للجنة الأسواق المفتوحة بالمصرف الاحتياطي الفدرالي لم يحتو على أي بيانات واضحة فيما يتعلق بتوقيت الزّيادة في أسعار الفائدة، بينما ألمح محضر الاجتماع حول سياسة بنك إنجلترا إلى احتمالات زيادة أسعار الفائدة في المدى القريب.

ومن المرجح أن تؤثر نتائج انتخابات الاتحاد الأوروبي على مستوى الإقبال العام في السوق، بينما تخضع البيانات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة. الاحتياطي الفدرالي الأمريكي التصريح بأن الاتجاهات في سوق العمل ومستويات التضخم سوف تشكل عوامل حاسمة لرفع معدلات الفائدة.

التطورات الاقتصادية العالمية

واضاف التقرير «شهدت أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية ارتفاعًا في ظل التكهنات بأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والمصرف المركزي الأوروبي يميلان إلى الاستمرار في سياسة التيسير النقدي لفترة زمنية طويلة قادمة، بينما استطاع مؤشر نيكاي تعويض خسائره الأخيرة بعد انخفاض في سعر صرف الين الياباني».

إلى جانب ذلك، كشفت البيانات الاقتصادية العالمية أيضًا بوادر انتعاش واعدة، وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات الأخيرة أن النشاط الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد نما بوتيرة سريعة خلال ثلاثة أشهر، بينما أظهر الارتفاع الصاعد المتوقع في مؤشر مديري المشتريات الصناعية الصيني تراجع مخاطر التأثير السلبي في الاقتصاد الصيني. وظهرت مؤشرات مختلطة من منطقة اليورو، حيث أظهرت أرقام مؤشرات مديري المشتريات أن نمو قطاع الخدمات لا يزال قويا إلى حد ما، بينما تباطأ توسع النشاط الصناعي في المنطقة خلال شهر مايو.

ولم يشتمل محضر الاجتماع الأخير للجنة الأسواق المفتوحة على أي مفاجآت حيث استمر صانعو السياسة الأعضاء في لجنة تحديد أسعار الفائدة غير موافقين على رفع أسعار الفائدة في المستقبل القريب. غير أنهم تناولوا أيضا مناقشة الاستراتيجيات المحتملة للخروج من سياسة التحفيز النقدي الراهنة، وبالتالي أعربوا عن نيتهم في العودة إلى نظام السياسة النقدية العادية.

وأدى محضر اجتماع لجنة الأسواق المفتوحة إلى تأثير محدود على أسواق العملات وأدوات الدخل الثابت. واستقر مؤشر الدولار الأمريكي على مستوى أعلى بكثير من علامة ٨٠ نقطة، بينما شهد معدل العائد على سندات الخزينة الأمريكية لعشر سنوات ارتفاعا هامشيا مع صدور التصريحات الاقتصادية خلال الأسبوع والتي لم تحتوِ على أي مؤشرات مثيرة للقلق.

تعرض اليورو لضغوط بيع مستمرة خلال الأسبوع واستقر دون علامة ١,٣٧ مقابل الدولار الأمريكي في ظل مخاوف بأن انتخابات البرلمان الأوروبي يمكن أن تكشف عن خلافات على برامج التقشف المعتمدة في المنطقة، مع توقعات بأن تحقق الأحزاب المعارضة للاتحاد الأوروبي نتائج جيدة. وفي هذا الإطار، ارتفعت أيضا عوائد سندات منطقة دول المحيط الأوروبي بعد أن كانت قد سجلت في وقت سابق من هذا الشهر أدنى مستويات لها منذ عدة سنوات. غير أن هيئات التصنيف الائتماني قامت برفع تصنيفها للديون السيادية الإسبانية واليونانية، لتؤكد بالتالي انتعاش الوضع المالي في المنطقة منذ نشوء أزمة الديون.

وانتقل التركيز الآن على اجتماع السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي المقرر انعقاده الشهر القادم، حيث من المتوقع أن يطبق المصرف المركزي تدابير تيسير نقدي للتخفيف من ضغوط الانكماش.

وتجاوز الجنيه الاسترليني علامة ١,٦٩ في مقابل الدولار الأمريكي لفترة وجيزة وسجل أرباحا متواضعة في مقابل العملات الأخرى خلال الأسبوع بعد صدور بيانات تشير إلى أن مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة قد نمت بأسرع وتيرة لها في عشر سنوات خلال شهر إبريل، بينما ألمح محضر الاجتماع الأخير حول سياسة مصرف إنجلترا إلى أن المصرف المركزي قد أصبح على وشك زيادة أسعار الفائدة.

أسعار النفط

وقال التقرير «ارتفعت أسعار النفط الخام نتيجة توقف العرض من ليبيا وبعد أن أظهرت البيانات الأخيرة التي أعلنتها وزارة الطاقة الأمريكية تراجعا غير متوقع في مخزون النفط الخام الأمريكي. وبقيت أسعار الذهب ضمن مدى ضيق خلال الأسبوع».

أما في الأسبوع القادم، وإلى جانب انتخابات البرلمان الأوروبي، فسوف يتم التركيز أيضا على مراقبة نتائج انتخابات الرئاسة في أوكرانيا بسبب تأثيرها على المناخ الجيوسياسي في المنطقة. كذلك سوف تتم أيضا مراقبة التصريحات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة من أجل تقييم مدى قوة الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من السنة.

حسب تقرير حديث لـ (ديلويت)

الطلب على إدارة استمرارية الأعمال يزداد في منطقة (مينا)

تواجه الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) تحدياً متزايداً في إدارة العمليات المعقّدة الناتجة عن التعامل مع الموردين والعملاء والمؤسسات المتعاقدة والجهات الأخرى كافة، ومنها الشركات المنافسة في آن معا، كل ذلك في بيئة تواجه مخاطر أمنية ومالية وأخرى متصلة بتطورات الأسواق. ويعتبر وضع خطط لحسن التعاطي مع مخاطر تأثر عمليات الشركة واستمراريتها أمر حاسم لضمان استمرارية الشركات وبناء ميزة تنافسية لها.

وتزداد الحاجة يوماً بعد يوم إلى برامج فاعلة للحد من مخاطر الأعمال وإدارة استمراريتها لدى الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما يزداد الطلب على مثل هذه البرامج. ونتيجة لذلك، توسّع هيئات المصادقة الدولية نطاق خدماتها لتشمل الخدمات الإقليمية التي تقدم الدعم والمشورة الخاصة لإدارة استمرارية الأعمال (Business Continuity Management) للشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي هذا الإطار، حصلت شركة ديلويت الشرق الأوسط على جائزة أفضل مزوّد خدمات استمرارية الأعمال لعام ٢٠١٤ Business Continuity Provider of the Year ٢٠١٤ من قبل معهد استمرارية الأعمال Business Continuity Institute، وهي منظمة العضوية والمصادقة الرائدة لمهنيي استمرارية الأعمال في جميع أنحاء العالم. وجرى حفل توزيع الجوائز في مطلع شهر أيار / مايو في دبي في إطار المؤتمر الافتتاحي لمعهد استمرارية الأعمال (BCI) في الشرق الأوسط وحفل توزيع الجوائز. وتعتبر جوائز معهد استمرارية الأعمال (BCI) الشرق الأوسط اعترافا دوليا رفيعا بالإنجازات والمساهمات في مجال إدارة استمرارية الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي تشير إلى المساهمة البارزة التي يقوم بها المهنيون والشركات الحاصلة على هذه الجوائز في مجال استمرارية الأعمال في جميع أنحاء العالم.

ونقلاً عن معهد استمرارية الأعمال (BCI) إن «المنظمة التي فازت بهذه الجائزة تقدم مجموعة شاملة من الحلول المصممة لمساعدة عملائها على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها، وتحديد أدنى المستويات المسموح بها من التعرض للمخاطر ومراقبة تطبيق الضوابط التي تحد من هذه المخاطر. وطوال عام ٢٠١٣، برعت ديلويت في تقديم حلول استمرارية الأعمال والمرونة وإدارة المخاطر التشغيلية لعدد من العملاء وأعطت تعريف معيار التميّز في مجال إدارة استمرارية الأعمال للمنطقة معنى جديدا».

ومن جهته، علق فادي صيداني، المسؤول عن قسم خدمات مخاطر المؤسسات في شركة ديلويت الشرق الأوسط قائلاً: «تُعتبر إدارة استمرارية الأعمال جزءا من إدارة المخاطر، وتستند إلى منهجية إدارة استمرارية الأعمال الخاصة بشركة ديلويت، والتي تمّ تصميمها وفقاً لإطار شامل والقابل للتطبيق في أجزاء مما يسمح لنا بتصميم خدماتنا وفقاً لاحتياجات العمل الخاصة بكل عميل، لتحديد أطر إدارة استمرارية الأعمال في الشركات وتوفّير الحلول لأزمة التهديدات الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها الشركات في ظل بيئة أعمال متغيرة باستمرار. وهذه المخاطر قد تكون استراتيجية أو تشغيلية أو ادارية أو تكنولوجية أو حتى متعلقة بالموردين».

وأضاف صيداني «لقد عملنا ونعمل كل يوم مع العملاء في جميع أنحاء المنطقة لمساعدتهم على مواجهة التحديات والتطلع إلى المستقبل في مجالات إدارة المخاطر وإدارة استمرارية الأعمال بشكل أفضل، مساهمين في تطوير الأنظمة التشغيلية والعمليات التي يقومون بها، لا سيما في إدارة ومراقبة المخاطر لتعزيز موثوقية النظم والعمليات في جميع أنحاء المؤسسة».

بمناسبة مرور ١٠ سنوات على إطلاق خدمتها إلى النمسا

طيران الإمارات تشغل طائرتها العملاقة إلى فيينا مرة واحدة

وصلت طائرة الإمارات العملاقة من طراز إيرباص A380 إلى مطار فيينا الدولي في رحلة مرة واحدة فقط احتفالا بمرور ١٠ سنوات على انطلاق خدمتها إلى النمسا.

وتأتي أهمية هذه الخطوة من كونها رحلة الركاب التجارية الأولى بهذا النوع من الطائرات التي تهبط في مطار فيينا الدولي. وكانت طيران الإمارات أطلقت خدمتها إلى النمسا في مايو (أيار) ٢٠٠٤.

طيران الإمارات والنمسا خلال ١٠ سنوات نقلت طيران الإمارات أكثر من مليوني راكب بين دبي وفيينا خلال الأعوام العشر الماضية.

ويعمل لدى طيران الإمارات حالياً ٣٠ طياراً و٢٢ مضيفاً ومضيفة يحملون الجنسية النمساوية.

وساهمت رحلات طيران الإمارات الـ١٣ الأسبوعية في دعم صناعة السياحة النمساوية بأكثر من ٣٣٧ مليون يورو سنوياً.

وتوفر رحلات طيران الإمارات حالياً أكثر من ٥ آلاف فرصة عمل في النمسا، تسهم جميعاً في دعم الاقتصاد المحلي بصورة مباشرة وغير مباشرة بأكثر من ١٠٤ ملايين يورو سنوياً.

ونقلت طيران الإمارات أكثر من ١٥ ألف طن من البضائع بين فيينا ودبي خلال السنوات العشر الأخيرة.

«المزايا القابضة» تفوز بعقد قيمته ٢,٢ مليون دينار بحريني في ميناء البحرين الاستثماري

بعد شروعها بتطوير مشروع «المزايا لوجستيكس» في ميناء البحرين الاستثماري، والمؤلف من وحدات صناعية بنظام المخازن على أرض مساحتها ٢٧,٦٠٥ أمتار مربعة، وانتهائها من كل أعمال التصميم والتراخيص، أعلنت شركة «المزايا القابضة» توقيعها اتفاقية مقاولة بقيمة ٢,٢ مليون دينار بحريني مع شركة «KMC - البحرين» إحدى شركات المدير الكويتي القابضة لتنفيذ وتسليم المشروع في غضون ستة أشهر من تاريخ الاتفاقية.

وقد حضر حفل توقيع العقد كل من رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة رشيد النفيسي، والرئيس التنفيذي للمجموعة م.إبراهيم الصقعبي ورؤساء القطاعات ممثلين في رئيس قطاع تطوير الأعمال والتسويق م.سلوى ملحس ورئيس قطاع تطوير المشاريع الدكتور عبد العزيز جركس، فيما حضره عن شركة المدير الكويتي القابضة مديرها العام م.محمد الشلفان ونائب المدير العام للموارد البشرية والخدمات المساندة عبد الله الباتل، ومدير إدارة تطوير الأعمال م.سليمان العساكر، ونائب المدير العام م.فادي الشيخ - البحرين.

أعلن ذلك الرئيس التنفيذي للشركة م.إبراهيم الصقعبي الذي قال «ان القيمة الإجمالية للمشروع بلغت ٧,٨ ملايين دينار بحريني، وتزمع الشركة إضافته إلى أصولها المدرة للدخل وفقا لاستراتيجيتها وخطة عملها للسنوات الثلاث المقبلة.

وقال الصقعبي ان الاختيار وقع على شركة «المدير الكويتي» التي قدمت أفضل العروض من الناحية الفنية والمالية. وأشار إلى أن العقد الموقع يتضمن تنفيذ أعمال البناء لوحدات صناعية يبلغ عددها ٤٢ وحدة بإجمالي مسطحات بناء تبلغ ١٥,٢٥٠ مترا مربعا بمساحات تتنوع ما بين ٢٥٠ و٥٠٠ متر مربع، كما يتضمن العقد كل الأعمال الخرسانية وأعمال الحديد والأعمال الإلكتروميكانيكية، والذي يزمع تنفيذه خلال ستة أشهر وفق جدول زمني صارم.

وحول خطة تسويق المشروع قال الصقعبي ان «المزايا» قد انتهت من دراسة فنية للهوية والعلامة التجارية للمشروع وحقوق ملكيته الفكرية تمهيدا لتسجيلها كعلامة تجارية مملوكة للشركة تحت اسم «مزايا لوجستيكس» لدى الجهات المعنية في كل البلدان التي تزمع العمل فيها، وذلك بعد اكتمال كل الأدوات التسويقية الخاصة بالمشروع ممثلة

ب«الموقع الإلكتروني والبروشورات التعريفية».

من جهته أعرب مدير عام شركة المدير الكويتي القابضة م.محمد الشلفان أن الشركة هي إحدى الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي والتي تعد بمنزلة ذراع المقاولات وخدمات إدارة المشاريع له.

«الكويت الوطني» يؤكد :

ارتفاع أسعار النفط في أبريل نتيجة التطورات الجيوسياسية

أوضح بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الصادر أمس أن أسعار النفط خلال أبريل الماضي ارتفعت بعد أن شهدت انخفاضاً في مارس. فقد ارتفع سعر خام التصدير الكويتي خلال الشهر، بعد أن سجل انخفاضاً ليصل إلى ٩٩,٧ دولار للبرميل الواحد.

وقد أنهى سعر خام التصدير الكويتي الشهر عند ١٠٢,١ دولار للبرميل الواحد، كما ارتفع مزيج برنت بعد أن كان قد تراجع إلى ١٠٣,٧ دولارات للبرميل الواحد في الثاني من أبريل، ليصل إلى ١١٠ دولارات للبرميل الواحد في الرابع والعشرين من أبريل. وقد بلغ متوسطه ١٠٧,٩ دولارات للبرميل الواحد خلال الشهر. في الوقت نفسه، استقر مزيج غرب تكساس المتوسط (وهو الخام الإسنادي في الولايات المتحدة) عند مستواه على الرغم من أنه قد شهد تقلبات خلال الشهر.

وقد تأثرت الأسعار بشكل رئيسي بتوتر الأوضاع الجيوسياسية ولا سيما الأزمة الأوكرانية، فقد أسهم في دعم أسعار النفط احتمال فرض عقوبات على روسيا التي تعتبر ثاني أكبر مصدر للنفط عالمياً. وعلى الرغم من قيام كل من أوكرانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا بتوقيع اتفاقية تهدف إلى التقليل من حدة توتر الأوضاع وذلك في السابع عشر من أبريل، فإن الساحة قد شهدت استمرار المواجهات العنيفة بين القوات الروسية والسلطات في كييف. كما استمر تزعزع الأمن في ليبيا وجنوب السودان في التأثير على محاولة تلك الدول البدء بتصدير النفط مما زاد من الضغوطات على أسعار النفط.

إلا أن مخاطر أسواق النفط تشير إلى احتمال هبوط الأسعار، وخاصة في ضوء التخفيضات الأخيرة لتوقعات النمو العالمي خلال العام ٢٠١٤. حيث خفض كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من توقعاتهما بشأن نمو الاقتصاد العالمي لهذا العام، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة سوء التوقعات بشأن أداء بعض الأسواق الناشئة الأساسية كروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وذلك على الرغم من توقعات بتعافي الأداء في أمريكا. ومن المتوقع أن تتضرر روسيا على الأخص من الأزمة الأخيرة.

ومن المفترض أن تتراجع أسعار النفط في المستقبل نتيجة تراجع أساسيات سوق النفط بحسب ما تشير إليه الأسعار الآجلة لمزيج برنت.